الحكم الرشيد... وجه آخر للعولمة

أ.آمال شوثري
المركز الجامعي برج بوعريريج

الملخص:

يبقى مفهوم «الحكم الرشيد» من أهم المفاهيم لاسيما فيما يرتبط بالسياسات والإدارة العامة، وعليه تهدف هذه الورقة إلى:

أولا:مناقشة هذا المفهوم وتداعياته على دور الدولة في الدول النامية.

ثانيا: دراسة مسألة «الحكم الرشيد» كوجه آخر من أوجه العولمة.

Abstract

The concept of « governance » remains one of the most important and complex concepts, especially in public policies and public management. So this paper aims to:

- First, discus this concept and its effects on the role of state in Under Developing Countries.

- Second, study the question of « governance » as another face of globalization.

مقدمة:

نعيش اليوم زمن الأنساق المفتوحة التي أفرزت سيلا من المصطلحات الجديدة، منها ما يمكن وضعه تحت المظلة المحلية وآخر في خانة القادم من هناك، فتحول الأمر بمرور الزمن إلى ظاهرة غاية في الحساسية والخطورة، تدفع وربما أكثر من أي وقت مضى إلى فهم دلالاتها، مدى واقعيتها، تداعيتها، ليس من منطلق تقني بحت، وإنما ضمن سياقها الاجتماعي، السياسي، الثقافي والتاريخي.

لاسيما ونحن ندرك بأن هذه المصطلحات وتحديدا تلك القادمة من هناك، مازالت تتأرجح بين إمكانية أن تتحول إلى واقع يؤصل له بشكل أو بآخر، انطلاقا من معايير الواقعية، الانفتاح على العالم وقبول الآخر، أو إمكانية أن تجهض، كونها لم تحافظ على الخصوصية، لم تحترم معايير الجاهزية ولم تتجاوز عقدة حب الذات.

أين يقع مصطلح الحكم الرشيد، بوصفه من أهم المصطلحات المتداولة مؤخرا من كل ما سبق؟ وهل يمكن التعاطي معه في الدول النامية بالطرح الذي يتبناه بعض منظريه(البنك الدولي) أم يمكن تكييفه مع واقع الحال، لاسيما وأن المصطلح في حقيقة الأمر هو من هندسة بعض مفكري الدول النامية؟ بمعنى، هل يمكن عد مفهوم الحكم الرشيد وجها آخر من أوجه العولمة المتعددة التي ألقت بظلالها على الدول النامية منذ أكثر من ثلاثة عقود؟

أسئلة سنحاول الإجابة عن بعض من جوانبها من خلال هذه الورقة، تحقيقا لبعض من الأهداف أهمها:

- مناقشة بعض النقاط المرتبطة بمفهوم الحكم الرشيد الذي يبقى من أهم المفاهيم الحديثة التي تحتاج إلى دراسة، خاصة فيما يرتبط بدور الدولة الحقيقي في الدول النامية.

- مناقشة إمكانية إيجاد بعض التقاطعات من خلاله بين مرجعية العولمة التي يرى فيها البعض الكثير من النقاط المضيئة وبين مرجعية الدولة ذات السيادة.

تتجاذب مفهوم (الحكم الرشيد) أو ما يسمى بإدارة شؤون الدولة والمجتمع (GOVERNANCE) مرجعيتان أساسيتان : مرجعية العولمة التي تعد المصطلح إعادة نظر في الدور التقليدي للدولة، بنقل أسلوب القطاع الخاص وإدارته إلى الإدارة الحكومية، تطبيقا لما يسمى بالإصلاح والكفاءة والرشادة والربحية. ليرتبط الحكم الرشيد بمفاهيم استعادة التكلفة وآليات السوق خاصة على مستوى البرامج الإصلاحية(دولة الحد الأدنى).

و مرجعية الدولة ذات السيادة التي ترى في مصطلح الحكم الرشيد تضافرا لكل الجهود: الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني بكل مكوناته في إدارة جهود

التنمية وتحقيق دولة القانون، كون الحكم الرشيد لا يمكن أن يتحقق إلا بشراكة حقيقية مع كل الأطراف المعنية.

وعلى الرغم من أن المفهوم في حقيقة الأمر هو اختراع دول نامية من خلال بعض مفكريها، إذ يعد الفيلسوف الإندونيسي"سوتجا توموكو" الذي ينحدر من أسرة مسلمة أول من استخدم هذا المصطلح في مناسبتين مختلفتين: الأولى عام 1985/1984 في اجتماع مديري بحوث الأمم المتحدة بطوكيو، بوصفه مديرا لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو، والثانية بمعهد آسبن (1).

إلا أن الهيئات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي والمتبنية لفكر العولمة التقفته وكيفته بما يخدم منطلقات وأهداف هذا الفكر. ليس من باب توزيع المنافع و تقاسم المضار وإنما من باب تكريس التبعية والاستغلال.

وفي الواقع ظهر مصطلح الحكم الرشيد أو"إدارة شؤون الدولة والمجتمع" كما يفضل بعض المفكرين استخدامه بشكل جلي في نهاية الثمانينيات، وتحديدا عام 1989 في كتابات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، عندما تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي. وتطور هذا المصطلح بعد ذلك ليعكس قدرة الدول على قيادة المجتمع في إطار من سيادة القانون.

حيث عرفه البنك الدولي بأنه"أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية"(2) وأطلق عليه مصطلح الحكم الرشيد أو الجيّد. واستخدم البنك الدولي هذا التعبير رغبة منه في عدم الخوض في السياسة، حيث كان يستخدم مصطلح الحكم السيئ للتعبير عن حكومة "فاسدة"، وعندما كان يريد

أن يعبر عن حكومة بأنّها نظيفة أو نسبة الفساد فيها قليلة كان يستخدم مصطلح الحكم الرشيد أو الجيّد.

و لم يكن البنك الدولي المهتم الوحيد بهذا المصطلح، بل كانت هناك محاولات عديدة لتحديد المصطلح وجعله أكثر شمولا، لا يمكن سردها جميعا لكن يمكن حصرها في اتجاهين أساسيين هما:

- الاتجاه الأول(مرجعية العولمة).
- الاتجاه الثاني:(مرجعية الدولة ذات السيادة).

الاتجاه الأول(مرجعية العولمة): وهو الاتجاه الذي يعد المصطلح إعادة النظر في الدور التقليدي للدولة عن طريق الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة، والاتجاه بقوّة نحو التخصصية أو الخوصصة بمعنى دولة الحد الأدنى التي لا تتدخل إلا عند الضرورة .

و تبنى هذا الاتجاه المحافظون في بريطانيا و في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانوا يعتقدون بأن دور الدولة يجب أن يقتصر فقط على التوجيه والإشراف وإعطاء الدور المحوري للقطاع الخاص (الرأسمالية القديمة المتجددة). وهو تصور وجد نجاعته في البلدان التي حكمها هؤلاء كون إقتصادات هذه الدول وصلت إلى مراحل متقدمة جدا من النمو والتطور، بسبب فعالية السوق في تخصيص الموارد فيها، جهازها الإنتاجي المرن وقدرتها العالية على التكيف.

وللأسف تم تسويق هذا التصور في الكثير من الدول النامية تكريسا لهذه الرأسمالية الجديدة بدون أن تبلغ الدول النامية جاهزيتها المطلوبة، وليس أوضح من أن نستدل في ذلك بمفارقتين اثنتين هما:

1 ـ مفارقة تحويل الفائض الاقتصادي العام الذي تم في الدول النامية لصالح القطاع الخاص، ليس من منطلق تحول استراتيجي مدروس، وإنما بسبب ضغوطات هذا التصور، والدليل حالة الإرباك الواضحة التي تعيشها كل محاولات السياسة التنموية في معظم هذه الدول. كون القطاع الخاص الذي اعتمد عليه في لعب دور البديل بعد انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، كان إما ضعيفا، تابعا أو النجاح فيه استثناء، والفئات الرأسمالية الجديدة، كما عبر عن ذلك محمود عبد الفضيل هي رأسمالية أنابيب، لأن عملية ولادتها، تطورها ونموها لم تكن جنينا طبيعيا نمى في رحم مجتمعه، خاصة إذا ما عرفنا وحسبما يؤكده الواقع أن معظم أمواله وتراكماته الأولى جاءت من:(3)

_ تدفقات أموال المعونات الأجنبية والاقتراض المفرط من القطاع المصرفي.

_ الحصول على التوكيلات التجارية من الشركات الدولية النشاط لتسويق وترويج منتجات تلك الشركات الدولية، والحصول على العمولة الملائمة.

_ الاعتماد على وجود درجة عالية من الاحتكار في السوق المحلية الذي ساعد على تحقيق أرباح احتكارية وغير تنافسية.

_ الهياكل القانونية والتنظيمية التي تقوم على نظام الشركات العائلية المغلقة، حيث لا توجد جمعيات عمومية حقيقية تحاسب وتسلط الضوء على أنشطة الشركات وممارسات مجالس الإدارة العائلية.

فهي فئات في أغلبها تقوم على التوسع غير الرشيد في أنشطتها، تسعى إلى تحقيق الربح السريع على حساب العائد الإنمائي، وغير مهتمة أصلا، إلا في حالات استثنائية بقضية الاختراع والتجديد والتجويد الذي يضمن لها البقاء والتنافسية في الأسواق.

فضلا عن أسباب أخرى لا تتعلق فقط بهذه الفئة، بل بطبيعة الدولة النامية في حد ذاتها، هذه الدولة التي لم تدرك بعد بأن حقيقة القطاع الخاص وانتماءاته لا يمكن أن

تتحدد بقرار سياسي فقط، وإنما من خلال آليات تضمن تحقيق الربح و استمرار يته، و بطبيعة أيضا الأدب التنموي الذي خلط في كثير من الحالات وبشكل تعسفي بين البرجوازية الوطنية والبرجوازية الكومبرادورية وتبعيتها المباشرة للقوى الخارجية.(4)

وهذا ما يفسر ضعف أداء القطاع الخاص في الدول النامية، ومثالنا في ذلك ضعف أداء القطاع الخاص في الجزائر الذي يعتمد عليه إلى جانب الاستثمار الأجنبي في أن يكون محرك الصناعة الجزائرية، إذ حقق إنتاجه الصناعي مؤخرا ركودا بنسبة 0,54%، فضلا عن تحقيقه لنسبة نمو قدرت بـ: 2% كمعدل سنوي للفترة 2006/2000 بالمقارنة مع نسبة 10% للفترة ما بين 2000/1996. (5).

زد على ذلك ما تشهده الفروع الصناعية من تراجع واضح باستثناء بعض الصناعات الحديدية والمعادن والصناعة الكهربائية ومواد البناء حسبما يظهرها الجدول.

تطور الإنتاج في بعض الفروع الصناعية

السنـــــوات الفروع الصناعية	1999	2006
الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية والالكترونية	56,1	71,5

مواد البناء	90,5	108,5
الصناعة الكيميائية والبلاستيكية	91,7	79,7
الصناعة الغذائية	93,9	32
الأقمشة	93,6	21,2
الجلود والأحذية	15,9	09,2
الخشب والفلين والورق	38,9	23,8
صناعات مختلفة	19,1	18,8

المصدر:عبد المجيد بوزيدي، لا شيء يصلح في الصناعة الجزائرية، ترجمة إيمان بن محمد، جريدة الشروق، العدد 2224- 14 فيفري 2008.

ومازالت عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية هي الأخرى وتحديدا خارج قطاع المحروقات تسير ببطء رغم الجهود المبذولة، ويمكن إعطاء بعض المؤشرات في هذا الاتجاه:

ا - عدد المشاريع: بلغ عدد المشاريع خارج قطاع النفط حسب إحصائيات 2007 للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 588 مشروعا بغلاف مالي 747.59 مليار دينار جزائري(11 مليار دولار)، وبلغت مشاريع الشراكة 254 مشروعا بغلاف مالي 350 مليار دينار جزائري(5.1 مليار دولار)، أما مشاريع الاستثمار الأجنبي الأخرى فبلغت 334 مشروعا بغلاف مالي 397.6(5.8 مليار دولار).

ب – القطاعات الاقتصادية: توزعت الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع النفط حسب إحصائيات 2007 للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات كالآتي:

- القطاع الصناعي: 403 مليار دينار جزائري(6 مليار دولار).

- قطاع الاتصالات: 162.6 مليار دينار جزائري(2.3 مليار دولار).

- قطاع الخدمات: 93.4 مليار دينار جزائري(1.3 مليار دولار).
- قطاع البناء والأشغال العمومية: 43 مليار دينار جزائري(632 مليون دولار).
- قطاع السياحة : 26 مليار دينار جزائري(88 مليون دولار).
- قطاع الزراعة: 2 مليار دينار جزائري(29 مليون دولار).

جـ المتعاملون: يتوزع الاستثمار الأجنبي خارج قطاع النفط حسب إحصائيات 2007 للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات كالآتي:

- المستثمرون العرب: 422.05 مليار دينار جزائري.
- المستثمرون الأجانب: 237.6 مليار دينار جزائري بـ 278 مشروعا.
- المستثمرون الآسيويون: 55.41 مليار دينار جزائري.

ولم تستثمر الشركات المتعددة الجنسية في هذا القطاع إلا في حدود 2مليار دينار جزائري، واستثمر الأستراليون في مشروع واحد بمبلغ إجمالي 2.9 مليار دينار.

أما بالنسبة للدول فتأتي مصر في المرتبة الأولى بـ 137 مليار دينار جزائري (2 مليار دولار)، اسبانيا بـ 118 مليار دينار جزائري (1.7 مليار دولار)، الكويت بـ 88 مليار دينار جزائري (1.3 مليار دولار)، الإمارات العربية بـ 76.6 مليار دينار جزائري (1.1 مليار دولار)، فرنسا بـ 39 مليار دينار جزائري (573 مليون دولار).

فالمساهمة النسبية للاستثمارات الأجنبية خارج قطاع النفط، وعلى الرغم من تسجيل تقدم واضح للاستثمار العربي تبقى ضعيفة، خاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية كالقطاع الزراعي في ظل التهديد الواضح للأمن الغذائي في الجزائر.

2- مفارقة الهيئات الدولية وأهمها البنك الدولي الذي يدعي الحياد في هذه المسألة وهو منخرط في هذا الاتجاه ويشكل مرتكزا ته الأساسية . وتأكيدا على ذلك ندرج هذه المفارقة العجيبة . ففي الدراسات والتقارير الأخيرة للبنك الدولي يشير هذا الأخير إلى

ضرورة تحسين ودعم التعليم العالي في الدول النامية خاصة الفقيرة منها بسبب أن هذه الدول إن لم تفعل ذلك تصبح في حالة عدم استعداد خطيرة لمعايشة عالم الغد. إلا أن سياسة تمويل هذا النوع من التعليم التي ينتهجها اتجاه هذه الدول تتناقض وتوجهاتها الجديدة إذ ما زالت هذه السياسة تنصب أساسا على :(6)

- تطبيق آليات السوق بتولي القطاع الخاص الدور المحوري في التعليم العالي.
- تطبيق مبدأ استرداد التكلفة وفرض رسوم على الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية .
- ربط قروضه ومساعداته للبلدان النامية التي بدأ يوجهها في الآونة الأخيرة نحو قطاع التعليم العالي بمجموعة من الشروط. فعلى سبيل المثال لا الحصر بعد أن توسعت كينيا في القبول في جامعاتها طلبت قرضا من البنك الدولي لتحسين أوضاع هذه الجامعات، إلا أن البنك رفض هدا التمويل, ووضع مجموعة من القيود لمنح القروض والمساعدات في مقدمتها فرض رسوم على الدراسة في الجامعات الحكومية وتقييد القبول في الجامعات، وقد اضطرت كينيا إلى قبول هده الشروط في ظل أوضاعها الاقتصادية المتأزمة وأدخلت نظام الرسوم على الدراسة في الجامعات على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهتها من جانب الطلبة وهيئة التدريس(7) .

أما غانا فقد حاولت أيضا فرض هذه الرسوم، لكنها فشلت لأن التيار المعارض كان الأقوى(8). مما جعل الكثير يشكك في نوايا البنك الدولي في قضية اهتمامه بزيادة الالتحاق بالتعليم العالي في الدول النامية التي لا تهدف بالأساس إلى تخفيض حدة الفجوة المعرفية بين الدول النامية والمتقدمة، بقدر ما تهدف إلى خلق سوق لاستهلاك منتجات المعرفة التي تصدرها الدول المتقدمة وهو طرح نؤيده إلى حد كبير.

وبهذه الممارسات لا نظن أن قضية الفساد والتنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء أو باقي الدول الفقيرة تأتي ضمن أولويات البنك الدولي وباقي الهيئات الدولية، كونها ممارسات تدخل ضمن تحقيق مصالح الدول الكبرى التي تمثلها أساسا، وإلا كيف نفسر حجم الفجوة الاقتصادية والمعرفية التي تزداد يوما بعد يوم، على الرغم من أن تاريخ هذه الهيئات يعود إلى أكثر من نصف قرن.

فإن كانت كل هذه الهيئات بكل إمكاناتها وطاقاتها لم تستطع حل مشكلة الجوع أو التخفيف منها، فكيف يمكن لقطاع خاص مازال في معظمه يقتات على ما يقدمه الآخرون أن يحقق ذلك؟ وهل يمكن فعلا وبعيدا عن كل المزايدات الحديث عن دور مشرف ومراقب فقط للدولة في الدول النامية !!؟ لماذا يكثر الحديث على المريض المعافى ويتجاهل الطبيب المعالج (تدخل الدولة)عند تصحيح الإلتواءات التي تهز النظام الرأسمالي (التأميم غير المباشر لأكبر المصارف الأمريكية والأوروبية مثالا)؟

فالإقرار بذلك يعني أننا نشجع تلك الطروحات التي بدأت تطفو على السطح والتي تدعو إلى أن المليار إنسان غير القادر على إنتاج غذائه "المليار الجائع" لا يستحق البقاء، لأن بقاءه يشكل عبئا على تقدم البشرية .

وعليه فليس من قبيل الصدفة كما يرى الكثيرون أن الخمسين عاما الأولى في تاريخ الرأسمالية العالمية لم تشهد اندلاع الحروب بين دولتين رأسماليتين، وأن كل الحروب التي وقعت في هذه الفترة كانت في العالم الثالث، لاسيما إفريقيا التي تركت فريسة للحروب الأهلية الدائرة فيها. فالبعض من المجتمعات المتقدمة يرى بأن هناك ضرورة للتخلص من حوالي 40 بالمائة من البشرية، انطلاقا من فكرة أن تاريخ البشرية كله مبني على أساس اندثار بعض المجتمعات وظهور مجتمعات أخرى. وهو طرح فيه الكثير من حب الذات ونكران الجهود التي قدمتها هذه المجتمعات للإنسانية في

فترات مضت(القفز على مبدأ مشاعية الحضارة والتطور). وإلا كيف نفسر حملات الإبادة التي تشنها المجتمعات المتقدمة في أكثر من بقعة في هذا العالم، مستخدمة في ذلك كل أنواع الأسلحة المدمرة والمحرمة شرعا وقانونا، نال منها الوطن العربي حصة الأسد(فلسطين، العراق، السودان، الجزائر)!!؟

الاتجاه الثاني:(مرجعية الدولة ذات السيادة): يرى هذا الاتجاه في مصطلح الحكم الرشيد مجموعة الإجراءات والقواعد سواء الرسمية أو غير الرسمية، الحكومية أو غير الحكومية، المكتوبة أو غير المكتوبة والموجودة في شكل شبكة تؤدي إلى صنع السياسة وصنع القرار(9).

بمعنى تضافر كل الجهود الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني بكل تركيباته في إدارة جهود التنمية وتحقيق دولة القانون، لأن فعالية دور الدولة لا يمكن أن تتحقق إلا بشراكة حقيقية مع الأطراف المعنية الأخرى.

وهو الاتجاه الذي يدعو إليه الكثير من مفكري الدول النامية، وإن كان اتجاه يبقى محكوما بمدى قدرة هذه الأطراف مجتمعة على تحديد التقاطعات الحقيقية بينها والأدوار التي يمكن أن تلعبها، بعيدا عن كل التناقضات والحساسيات وخدمة للصالح العام، ومع الإستعاب الحقيقي للأوضاع التي تعيشها الدول النامية. لأن دور الدولة في هذه الدول فعلا يحتاج إلى عمل سياسي واقتصادي واجتماعي، تقع مسؤولية تنفيذه، ليس على عاتق السلطة السياسية وحسب، وإنما على كل المجتمع بمختلف مكوناته وفئاته وطاقاته، بمعنى البحث عن تكامل حقيقي بين كل هذه الأطراف .

انطلاقا من وجود ثلاث أسس رئيسية لإيجاد نظام جيد أو رشيد وهي :

- اختيار الآليات الصحيحة التي يتم بواسطتها اختيار نظام الحكم ومؤسساته وميكانيزمات مساءلته واستبداله.

- مدى قدرة وكفاءة الحكومة في إدارة الموارد، توفير الخدمات وتطبيق السياسات السليمة، كبديل كامل لأنماط الفساد والفوضى وعدم احترام القانون، من خلال سيادة العدالة والشفافية لدى أجهزة الدولة. وتبقى الدول النامية تصنف حسب بعض الهيئات المختصة الأكثر عرضة للفساد، وإن كنا نرى بأن الفساد سجل مستويات قياسية حتى في الدول الأكثر تقدما كعمليات النهب المقننة التي تمارسها الشركات الدولية النشاط بالتحالف مع حكوماتها، والتي لا تمسها التقارير بحكم سري للغاية، فقد نجد للفساد ما يبرره في الدول النامية التي يعاني معظمها من الجهل والجوع والفقر، لكن بالنسبة لهؤلاء فلا تفسير إلا منطق القوة.

ولا بأس أن نذكر بأن الجزائر احتلت المرتبة 92 من مجموع 180 دولة من القارات الخمس في تقرير 2008 لمنظمة شفافية الدولة، حيث تحصلت على 3.2 نقطة من 10، ولم تسجل حضورها عربيا واحتلت أيضا المرتبة 10 من بين 18 دولة شملها تقرير منظمة (ترانسبارنسي انتر ناسيونال)، من خلال حصولها على 3.2 نقطة من عشرة، تقريبا في نفس الترتيب لجيبوتي ولبنان اللذين احتلا المرتبة 11 و بـ 3 نقاط، بينما صنفت قطر والإمارات الأقل دولا تعاط للرشوة والفساد. ومست المعايير التصريح بممتلكات المسئولين غير المطبق، الخروقات المرتبطة بقانون الصفقات العمومية (كمنح أغلب الصفقات بالتراضي) ودرجة التعامل مع الدول المصنفة أقل فسادا في العالم كالدانمرك، سويسرا، وكندا، هذه الدول التي يبقى تعامل الجزائر معها في حده الأدنى.

- التعاطي الدائم وغير المزاجي للحكومة مع مكونات المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وأحزاب سياسية ونقابات وجمعيات وغيرها.

وفي اعتقادنا لا بد أن ينطلق أصحاب الاتجاهين معا في تطبيق طروحاتهما هذه من واقع الدول النامية التي تشترك كلها في أنها:

- مجتمعات تخلفت في النمو عن نظيراتها المتقدمة لأسباب معروفة، فأبعدت قصرا من المشاركة في جهود التنمية طيلة قرنين من الزمن، ومن ثم بقيت على هامش التقدم كونها لم تشارك فيه.

- مشكلاتها ليست اقتصادية فقط، بل هي مشكلة ذات أبعاد سياسية، اجتماعية، ثقافية ومعرفية عامة، مشكلة غاية في التعقيد لا تحتاج إلى جهود الدول النامية فقط(10).

- جميعها تسعى دوما إلى التعجيل في عملية النمو اقتصاديا واجتماعيا، متخذة في ذلك التجربة الغربية أنموذجا، على الرغم من وجود فوارق كبيرة بين الجانبين، مما أدخلها في حالة إرباك واضحة كما أسلفنا فيما يتعلق بكل إستراتيجيتها التنموية(مسألة احترام الخصوصية) مثلما تفعل الصين.

فضلا عن اقتناعنا بأن أنموذج الدول الغربية فقد الكثير من البريق، إذ تجسدت حقيقة أخرى وهي أن الحكم الجيد لا يرتبط أساسا وفقط بالتجربة الغربية، فهناك نماذج من سوء الحكم حتى في الدول الغربية. فلا يمكن وتحت أي مصوغات أن تكون حالة الحكم الآن في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمثابة أنموذجا للحكم الجيد عندما ننظر فقط للخارطة أدناه:

خارطة توزيع القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية وآبار النفط في الوطن العربي (باستثناء المغرب العربي)

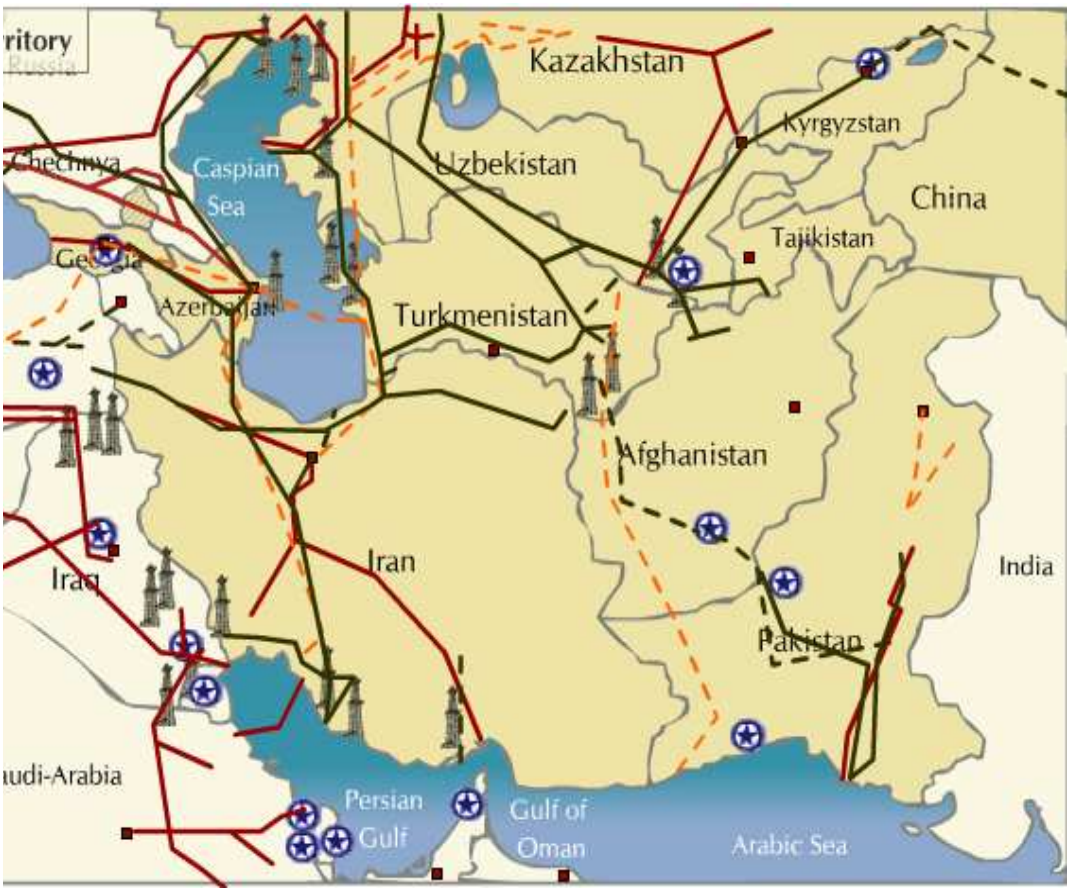

* القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية.
ـــ أنابيب النفط بالأحمر وأنابيب الغاز بالأخضر. - - - - أنابيب النفط المخطط لها بالبنفسجي المتقطع وأنابيب الغاز المخطط لها بالأخضر المتقطع

المصدر: http://www.newgreatgame.com/excerpts.htm

فعدم مراعاة مثل هذه الحيثيات المهمة سيوقع الدول النامية في المحظور، كما تؤكد المفارقات التي أفرزتها تطبيقات الاتجاه الأول(مرجعية العولمة) في دول نامية كثيرة، أو المطبات التي ستواجه تطلعات الاتجاه الثاني (مرجعية الدولة ذات السيادة).

الخاتمة:

أخيرا يمكن أن نسجل النقاط الآتية:

- يبقى مصطلح الحكم الرشيد كما علق عنه أحد الباحثين العرب رهين مرجعيتين أساسيتين، لا يوجد حتى الآن أي ترتيب أو تنظيم للعلاقة بينهما: مرجعية الدولة ذات السيادة ومرجعية العولمة. ولأن يحدث ذلك، يبقى ما قاله الدكتور إسماعيل صبري عبد الله مهما للغاية في سياق حديثه عن المصطلح، حينما قال بأنه يحق لنا أن نفتخر كدول عالم ثالث بأننا أول من طرح مفهوم "Gouvernance "، لكن يبقى ذلك غير كاف إذا لابد من المقاومة وإثبات الذات، و لن يتحقق هذا إلا من خلال توفر عناصر المعرفة ودراسة الواقع أكثر.(10)

- يعد في تصورنا الحكم الرشيد وجها آخر للعولمة، الذي تحاول من خلاله الدول الرأسمالية السطو على ما تبقى من فائض اقتصادي في الدول النامية، بإعادة هندسة دور جديد ضعيف للدولة فيها، تحت شعارات الإصلاح والديموقراطية التي استباحتها حتى في معاقلها والدلائل في ذلك كثيرة.

- مازال الحديث عن دور حقيقي لمجتمع مدني في الدول النامية سابقا لأوانه، كون هذه الدول مازالت تسعى إلى إضعاف مؤسسات هذا المجتمع، إتباعها واستبدالها بمؤسسات شكلية هي من صنعها. ومن ثم مازال المجتمع المدني غير قادر على تحقيق تطلعات مجتمعاته، فالقاعدة العامة ترى أن أي مؤسسة من المجتمع المدني حتى تقوم

بدورها لابد من أن تتصف بالاستقلالية، الانتماء الوطني، الدعم غير المشروط، المبادرة، الانفتاح على المجتمع و فهم مشاكله وهو ما ليس موجودا.

- لا تكمن الإشكالية في الجوانب التقنية لمصطلح الحكم الرشيد وغيره من المصطلحات كمصطلح الأداء، التميز، التنمية المستدامة، الخوصصة، المواطنة، بل أكثر ما تكمن في الإسقاطات العملية لهذه المصطلحات على واقعنا الذي يختلف كثيرا على واقع الدول الأخرى .

وتبقى هذه الورقة دعوة مفتوحة لنقاش أكاديمي وتطبيقي جاد لهذا المصطلح وغيره من المصطلحات، لأنه وللأسف، أصبحت كل هذه المصطلحات المستوردة لا تستوقفنا مليا، وإن فعلت فلا يكون ذلك إلا من باب تقليد الآخر، السخرية من واقع معين أو تحقيق لمكاسب ما، على الرغم من أن مصطلح واحد كفيل اليوم بأن يزيل كيانات ودول بأكملها ويجعل أخرى لا تغيب عنها الشمس .

و نختم بالسؤال الآتي:

إذا كان منطق الأشياء يفرض بان لا يتحدد دور الدولة في إطار الحكم الرشيد، إلاَ باعتبارات اقتصادية مرتبطة بالكفاءة وأخرى اجتماعية مرتبطة بالعدالة والمساواة، وأخرى سياسية مرتبطة بقضية السيادة والاستقلال. فهل المفاهيم الجديدة لما يسمى بالحكم الرشيد التي تتبناها الدول الرأسمالية من خلال منظماتها الكثيرة وندعمها نحن جاءت لإعادة تأهيل دور الدولة في الدول النامية وفق ذلك؟ (بالتأكيد لا نظن).

الهوامش

1- سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إشكاليات نظرية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص .108

2- سلوى شعراوي جمعة، المرجع نفسه، ص .110

3- محمود عبد الفضيل، رأسمالية الأنابيب الجديدة في الوطن العربي، نظرة تشريحية للفئات الرأسمالية الجديدة في الوطن العربي، كتاب هموم اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001 ، ص 36/.64

4- راجع في ذلك:

- صالح صالحي، معايير وضوابط الاستثمار في القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2007.

- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق' الأدوار – الوظائف – السياسات(1921 – 1990)، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

5 - عبد المجيد بوزيدي، لا شيء يصلح في الصناعة الجزائرية، ترجمة إيمان بن محمد، جريدة الشروق، العدد 2224- 14 فيفري .2008

6 - لمزيد من المعلومات راجع:

آمال شوثري، زوينة بن فرج، أثر الاتجاهات العالمية للتمويل على التعليم العالي(حالة بعض الدول الإفريقية)، مشاركة في الندوة الدولية حول:

"Le développement humain :un facteur de compétitivité économique et de prospérité sociale durable "

7 -محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص .252

8 - محيا زيتون، المرجع نفسه، ص .253

9 - سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص 122.

10- راجع في ذلك: كمال بلخيري، دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 15، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2006، ص.226

11 - سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص 126/127.